

البعدين السياسي والاقتصادي لتجربة الوحدة العربية

الدكتور جراد عبد العزيز
معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر

● دشن عهد الاستقلال مرحلة جديدة في تاريخ المنظور الوحدوي . وجعل تعاقب الاحداث موضوع الوحدة في صلب العقلاات العربي/ العربية . واستعادت مختلف النخب المنحدرة من حركات التحرر الوطني الرؤية وسيلة للعمل السياسي المستقبلي الرامي الى بناء دولة موحدة، وتكوين مجموعة اقتصادية اقليمية واقامة آليات للتشاور المتعدد الاطراف .

1 - مشروع الدولة الموحدة :

يقوم مشروع الدولة الموحدة على مبدأ الاتحاد السياسي الرامي الى توحيد دولتين او عدة دول في بنية دولة واحدة وحيدة الشكل ولها اجهزتها المميزة . ان المقصود هو اقامة دولة جديدة لها قدرة النهوض بالتنمية الاقتصادية وتأمين مستوى اجتماعي افضل، مما لا تستطيع تحقيقه كل واحدة من الدول بمفردها . فنحن اذن ازاء كيان جديد مختلف في طبيعته وتنظيمه عن الكيان الذي كانت منشأ لقيامه .

قرب نشوء العروبة بوصفها ايدولوجية دولة الافق الوحدوي . فالبورجوازية الصغيرة المنحدرة من حركات التحرر الوطني كانت ترى في الدولة الاداة المثلى لبسط سلطتها وتنفيذ برنامجها السياسي .

لم يكن دائماً للاتحاد السياسي شكل واحد ولا مضمون واحد اذ لا بد من التمييز بين طورين : الطور الاول يتسم بتفوق الدبلوماسية المصرية، والثاني يتميز بالتراجع التدريجي لسياسة القاهرة العربية .

1 - التفوق المصري :

تصادف بداية تفوق الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية قيام الجمهورية العربية التي شكلت مرحلة حاسمة في العلاقات العربية/العربية، حيث حل محمل فكرة الكونفدرالية العربية التي تمت الدعوة اليها ساعة انشاء الجامعة العربية تجسيد تفاهم كامل في اطار دولة واحدة وحيدة.

والحق ان مصر كانت تتمتع، حتى قبل مجيء «الضباط الاحرار» للسلطة عام 1952، بشعبية واسعة في الشرق الاوسط. فقد كانت تمارس تأثيرا فعليا على الجامعة (1)، ان لم نقل كانت تتحكم فيها. لكن صعود الناصرية هو الذي مكنها من اكتساب سياسة خارجية متماسكة وطموحة.

وانضمام ناصر الى مباديء باندونغ عن الحياد في وقت كانت فيه الحرب الباردة قد بلغت ذروتها (2)، وتأميم قناة السويس عام 1956 (3)، وصموده في وجه حلف بغداد، وفشل العدوان الثلاثي الانجليزي/الفرنسي/الاسرائيلي ضد الاراضي المصرية، تلك هي المواقف التي جعلت الدبلوماسية المصرية مثالا يقتدى به في مجال النضال المعادي للاستعمار والامبريالية. اما ناصر فأصبح زعيما بلا منازع، ليس لمصر وحسب، بل زعيما لجميع الشعوب العربية أيضا.

فهو بالنسبة لهذه الشعوب يجسد طموحها الى الاستقلال والتحرر. ولذلك اطلقت عليه وصف «الزعيم» و«دليل القومية»، معتقدة انها قد وجدت فيه ضالتها المنشودة لتحقيق الوحدة العربية.

يتميز السياق الذي ظهرت فيه الجمهورية العربية المتحدة بمناخ عالمي متوتر، حيث جعل السباق الذي كان قائما آنذاك من اجل اقتسام مناطق النفوذ، نقول جعل الشرق الاوسط اكثر المناطق حساسية في العلاقات الدولية المعاصرة.

فالشرق الاوسط، نظرا لاهميته الاقتصادية والاستراتيجية اضحى بعد الحرب العالمية الثانية تربة ملائمة للحرب الباردة بين الكتلتين. وما حلف بغداد وفلسفة ايزنهاور الا تعبيراً عن هذه المواجهة (4). حيث رأت الولايات المتحدة في القيود المفروضة على المساعدة العسكرية اداة ضغط لحمل الدول العربية على الانضمام الى الحلف والقبول بوجود اسرائيل، معتبرة ان عزل مصر يقتضي بالضرورة وضع اليد على سوريا (5).

واصبحت هذه الامكانية قابلة للتحقيق، ليس فقط لان سوريا تقع بين اطراف الحلف وخصومه، بل لانه يوجد ايضا داخلها حالة فعلية من عدم الاستقرار الاجتماعي/السياسي. وهذه الحقيقة المزدوجة هي التي جعلتها رهانا للاتفاقات العسكرية الهادفة الى عزل العراق، الطرف الرئيسي في الحلف على مستوى المنطقة (6).

(1) - انظر LASSY (Michel) : Du panarabisme à la ligue arabe

G.P. Maisonneuve, Paris, 1948, pp. 98/195

(2) - نفس المكان

(3) - نفس المكان.

من التسرب الى المشرق، بدأ الاتحاد السوفياتي بدعم الاطروحات المعادية للامبريالية التي كان ينادي بها القوميون السوريون والدولة المصرية، وراح بعد ذلك يزود الجيشين المصري والسوري بأسلحة حديثة. وقد ضاعف الدخول السوفياتي الى الشرق الاوسط (7) اصرار الولايات المتحدة على التحكم في المنطقة. وفلسفة إزنهاور انما هي تعبير عن الرغبة الامريكية في الحصول على القوة الاستعمارية القديمة، والسيطرة على مناطق النفط، وعرقلة النفوذ السوفياتي. على المدى القريب، كانت الولايات المتحدة تريد عزل مصر.

احبطت سياسة القوى العظمى كل محاولات التقارب بين الدول العربية، وبقيت الاتفاقيات العسكرية بين دول الشرق الاوسط حبرا على ورق. وساهم هذا التخاذل في اضعاف سوريا. في مؤتمر انقرة لعام 1957 وضعت الولايات المتحدة بالاشتراك مع حلفائها خطة لزعزعة استقرار الحكومة السورية. وردا على ذلك ضاعفت مصر والاتحاد السوفياتي مساعدتهما لسوريا. وقد عجل هذا التوتر الاقليمي تحقيق التقارب بين مصر وسوريا ثم الاتحاد بينهما في اول فيفري 1958.

كان الشرق الاوسط في اواخر الخمسينات منقسما الى معسكرين متناقضين : العراق ولبنان والعربية السعودية من ناحية، وسوريا ومصر من ناحية ثانية. وهذا الانقسام يبدو ان السياق الاقليمي والدولي قد ساهم مساهمة كبيرة في قيام الجمهورية العربية المتحدة، لكن العوامل الداخلية شجعت هي الاخرى هذا الاتحاد الذي قام لأول مرة بين دولتين عربيتين.

بفعل الصراعات الحزبية عاشت سوريا تتميز بحدوث العديد من الانقلابات، ويسرت هذه الانقلابات بدورها مهمة التدخلات الخارجية في الحياة السياسية السورية (8). ردا على اتساع حركة الشيوعيين (9) من ناحية، والتحالفات وهي اوروبية في معظمها، التي قادتها الاحزاب اليمينية (حزب الشعب والحزب الوطني) من ناحية اخرى، نصب البعث نفسه حزبا يجسد اكثر المطالب القومية قدرة على خلق ديناميكية وحدوية مع مصر (10). فوجدت الاطروحات الوحدوية البعثية صدى لفرض ايجاييا لدى عبد الناصر الذي كان، دون اي شك، يسعى لفرض نفسه «زعيمًا للامة العربية». عاشت الجمهورية العربية المتحدة ثلاث سنوات (11). وهناك اسباب عديدة ادت الى زوالها.

(4) - انظر : Orient Arabe et non-engagement; éd. de l'Orient. Paris, p.63 à 78

(5) - انظر المذكرة الامريكية التي وجهها سفير الولايات المتحدة الى الحكومة السورية في سبتمبر 1955، تمجدها في :

الزعبي عبد المولى : سبب قيام وفشل الوحدة المصرية/السورية دار المسيرة، بيروت 1977، ص. 43/42.

(6) - وقعت مصر والعربية السعودية والاردن واليمن عدة اتفاقيات عسكرية منها اتفاق الدفاع المشترك الذي ابرم في 20 اكتوبر 1955 بين مصر وسوريا واتفاق 27 اكتوبر 1955 بين دمشق والقاهرة ايضا. واتفاق 21 افريل 1956 بين مصر والعربية السعودية واليمن.

(7) - حول هذه النقطة انظر كتاب :

من البداية وجدت سوريا نفسها في موقف ضعف بالنسبة الى مصر. وظهر التفوق المصري منذ الايام الاولى لقيامها بالحكومة والمؤسسات التي انشئت كانت تسيطر عليها شخصيات مصرية سيطرة واضحة : من تسعة وزراء نجد وزيرا سوريا واحدا. وكل السلطات ركزت في يدي رئيس السلطة التنفيذية، يعني جمال عبد الناصر، والدستور المؤقت الصادر في 5 مارس 1958 تضمن، بصورة كاملة تقريبا، الاحكام الاساسية الواردة في دستور 1956 المصري. حلت الاحزاب في سوريا وادى انشاء «الاتحاد الوطني» الى قيام حكم الحزب الواحد في سوريا.

شهدت هذه الاعوام الثلاثة توسع السياسة المصرية في سورية : من تنفيذ الاصلاح الزراعي إلى التخطيط الاقتصادي الى التأميمات. وحلت محل البنى الليبرالية نسبيا هياكل بيروقراطية (12).

بالاضافة الى بعد المسافة بين البلدين، كانت الفلسفة السياسية التي يستند اليها عمل كل من الدولتين تقوم على تصورات مختلفة. فهما رغم اتفاقهما على الهدف المنشود يختلفان كليا حول الاساليب اللازم اتباعها لبلوغه.

البعث السوري يرى ان الحزب هو الذي يجب ان يشكل النخبة الواعية المكلفة بتربية الشعب وتلقينه «الروح الثوري» بينما مصر تمنح الاولوية «للزعيم» وتضعه على رأس دولة ذات بنى شديدة التمايز والاحكام، وتوكل اليه مهمة قيادة الشعب بفضله ما يتمتع به من سلطة مشخصة قوية. فنحن اذن ازاء عقيدتين لا يمكن الجمع بينهما : عقيدة البعث وعقيدة «الزعيم».

القطيعة التي حصلت بين الدولتين كانت موضوعا لتفسيرات شتى : في تقدير عبد الناصر، تجربة الجمهورية العربية المتحدة كانت ايجابية لانها اثبتت ان الاتحاد السياسي مسيرة مازالت ممكنة.

واجرى محمد حسنين هيكل بعد وقوع القطيعة مباشرة تحليلا اوليا جاء فيه :
«... لقد شعرت احيانا بالخطر الذي كان يهدد تجربة وحدة 1958 لانها قامت في اساسها على شخصية البطل، بينما القاعدة الوحيدة الصلبة للوحدة تتمثل في ارتكازها على حركة الجماهير، باتجاه تطلعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية» (13).

(8) - الزعيمي (عبد المولى)، المرجع السابق، ص. 100 وما بعدها.

(9) - انظر EL SHAWI (hamid) : Le contenu de la contestation communiste en Syrie et en Irak.

in, revue (machrek-Maghreb) N. 63 Mai-Juin 1974; p. 65

(10) - كتب ميشيل عفلق في «معركة المصير» يقول : «الوحدة ضرورة في عالم تتوالى فيه المؤتمرات الاستعمارية من اجل اخذ الاستفادة العربية، الوحدة ستقتذ سوريا من هذه المؤتمرات الامبريالية الرامية الى اسقاط السلطة القومية العربية» المرجع السابق، ص. 65.

(11) - دستوريا تقوم الجمهورية العربية المتحدة على اربعة مبادئ هي : دولة عربية متحدة، ودولة ديمقراطية تتمتع بالاستقلال والسيادة، وشعبها جزء من الامة العربية، ونظامها رئاسي. انظر مجلة

(12) - انظر التحليل الذي اعده محمود حسين عن دور البرجوازية المصرية داخل الجمهورية العربية المتحدة.

L'Egypte : lutte des classes et libération nationale; Maspero, Paris, 1975, Tome. I, pp. 111 à 116

كما أكد حسنين هيكل ان «الشعب العربي في مصر لم يكن قد بلغ طور الاعداد الكامل للوحدة العربية» (14).

وقد اكدت محاولات الاتحاد الاخرى حدود هذا الفكر الوجودي واثبتت في الوقت ذاته انه لم تتم اي اعادة نظر سياسية لاستخلاص الدروس اللازمة من هذا الفشل. في 14 فيفري 1958، اي بعد ميلاد الجمهورية العربية المتحدة بأيام قليلة، اعلنت المملكة العراقية والمملكة الاردنية انشاء اتحاد بينهما. وهذه المحاولة تندرج مباشرة في سياق التنافس الذي كان قائما انذاك في المنطقة.

لم تعمر «الفيدرالية» سوى بضعة اشهر حيث اسقط الانقلاب الذي جرى يوم 14 / جويلية 1958 الملكية. وقد كان هدف «الفدرالية العراقية/الاردنية تشكيل جبهة من الملكيات العربية ضد صعود القومية والافكار الاشتراكية» (15). وعن هذا يكتب الملك حسين .

«... وكنت اظن ايضا ان اتحادنا مع العراق سيعزز الى حد بعيد الخط الدفاعي ضد السياسة الموالية للشيوعيين، تلك السياسات التي كانت تشجع تغلغلهم في العالم العربي» (16).

في مطلع عام 1961، عقد الملك الهاشمي في عمان «مؤتمرا عالميا اسلاميا»، اكد من جديد على تعلق الشرق الاوسط بالاسلام، وذلك في مواجهة المدى الذي سجله «الحاد» الجمهورية العربية المتحدة والعراق. بعد ذلك بسنوات قليلة، في عام 1965، نجد الانشغال ذاته في بيان مشترك اردني/سعودي :

«انه من واجب الاردن والعربية السعودية ان يقوما بمبادرة تجديد الروابط الروحية بين البلدان الاسلامية وشعوها طبقا لمبادئ الاسلام... وحماية اماكن الاسلام المقدسة والوطنية من الاحاد» (17).

والثابت ان مصدر قلق الملكتين لم يكن زوال الاسلام بل ان اكثر ما كانت تخشيانه هو زوال نظاميهما. فالقومية العربية تهدد محتمل لامن كل الانظمة الملكية العربية واستمراريتها. لذلك اصبح التحالف بينها اكثر من ضروري لايجاد توازن اقليمي جديد. رفض «الاحاد»، انما هو في الواقع رفض للكتلة السوفياتية وانضمام الى الكتلة الغربية. ومصر وسوريا انما اطلق عليهما وصفا الشيوعية لانها اختارتا حلفا جيو/استراتيجيا مع الكتلة السوفياتية.

مقارنة بالجمهورية العربية المتحدة، الفدرالية الملكية ليست اداة لتحقيق الاتحاد التام، بل هي على العكس يراد لها ان تكون وسيلة تكتيكية لمقاومة التحالف المصري/السوري. فهي، بخلاف الجمهورية العربية المتحدة، لم تنل من خصوصيات كل من الدولتين لكن لم تعرف الهياكل الدستورية الفيدرالية اي تطبيق فعلي :

(13) - انظر : «Egypte, société militaire», op. Cit. 265.

(14) - نفس المكان.

(15) - انظر : «Notes et études documentaires»; N. 2413 du 13 mars 1958; pp. 2/8.

(16) - ابن طلال عبد الله (حسين) : «من الصعب ان تكون ملكا» ترجمة من الانجليزية الى الفرنسية.

A. SAVARE; édi. BUCHET - CHASTEL, Paris 1962 p.179.

لم تسكن الديناميكية الحدودية التي انطلقت مع ميلاد الجمهورية العربية المتحدة، بل استمرت في تقدمها حول مصر. وتم توسع الجمهورية العربية المتحدة هذه المرة باتجاه اليمن، لكن انضمام هذا الأخير كان نابعا من موقف تكتيكي في جوهره. وبالتالي فهو ابعد ما يكون عن الاتحاد التام، اذ احتفظت في اطاره كل دولة باستقلاليتها. والواقع ان التقارب المصري اليمني قد حدث في ظرف خاص يتميز باحتلال عدم من جانب البريطانيين وقيام صدمات مسلحة بينهم وبين اليمنيين.

اظفى الفشل الذي مني به العدوان الثلاثي البريطاني/الفرنسي/الاسرائيلي شيئا من المصداقية على السياسة المصرية التي كانت تشكل بالنسبة الى الحكومة اليمنية ضمانا في وجه اعتداء بريطاني محتمل على اراضيها. وقد كان ناصر يرى ان التحالف مع اليمن سيمكنه، بعد ان كان قد حرر قناة السويس، من اسقاط القلعة البريطانية الرئيسية في جنوب البحر الاحمر، وبالتالي من التحكم في خليج عدن ذي الاهمية الاستراتيجية الحساسة، ومن ردع اي تدخل سعودي محتمل لضم عدن.

ازمة الجمهورية العربية المتحدة والتأثير السعودي على الامام بدر احبط التحالف المصري/اليمني (18). لكن المشروع الفيدرالي بين مصر وسوريا والعراق، المجلس الرئاسي العراقي/المصري منحا حيوية جديدة للعلاقات الحدودية تستهدف استمرارية العربية وواقعا موعدا يتميز بتقلبات سياسات الدول وانعدام تماسكها. يعكس المشروعان الاخيران الحضور الدائم لمصر في لعبة التحالفات العربية/العربية وابعاد سوريا. اما العراق فقد بدا بعد الانقلاب العسكري الحليف المفضل عند ناصر.

في مطلع عام 1963، وصل البعث السوري الى السلطة. وبذلك اصبح حزب البعث حاكما في كل من بغداد ودمشق، واصبح من المفروض، كما يقضي بذلك المنطق، ان يلتقي الحزبان حول هدف وحدوي واحد. رغم تصفية الناصريين من جانب البعث السوري، بل وفي الوقت ذاته تقريبا، اعلن قيام اتحاد فيدرالي بين الدول الثلاث (19).

في شهر جويلية تمزقت العلاقات المصرية/السورية (20)، على اثر قيام الرئيس المصري، عمدا بابعاد دمشق من اللعبة الحدودية، مخافة ان يتكون تحالف سوري عراقي يهدد دوره القيادي في المنطقة. وراح الرئيس المصري يعزز علاقاته مع العراق بالاتحاد معه طبقا لاسلوب خاص يتمثل في تشكيل «مجلس رئاسة مشترك» (21) لم تدع سوريا للانضمام اليه.

من الجانب العراقي، ادى صعود الفريق عبد الرحمن عارف الى توجيه دبلوماسية بلده نحو تقوية الروابط بينه وبين مصر. وجاء في الدستور المؤقت (22) ان تحقيق الوحدة العربية من الاهداف الرئيسية، وان هذه الوحدة تمر بالضرورة من طريق مصر. اختار الرئيس عارف القيام بتغييرات اجتماعية/اقتصادية بالانطلاق من النموذج المصري، وانشأ حزبا واحدا هو «اتحاد العراق العربي الاشتراكي».

(17) - مقاطع وردت في :

«Le Monde arabe à l'heure actuelle»; op. cit. p. 314/315

(18) - في أواخر 1961 طرد المدرسون والتقنيون المصريون من اليمن.

حال عدم استقرار النظام العراقي دون تنفيذ مشروع «مجلس الرئاسة المشترك». بين الجمهورية العربية المتحدة ومجلس الرئاسة المشترك، نلاحظ تطورا واضحا في الممارسة الوحدوية. فالفكرة الوحدوية التي قام باعدادها وتقديسها المثقفون تجسدت في الاتحاد السوري/المصري. لكن هذا الاتحاد قام على وهم الام. ثم ترافق الاقتراب التدريجي نحو مشروع جديد بتراجع تدريجي لهذا الوهم. الاحتمال كان سمة «الفيدرالية العربية» و«كونفدرالية الدول العربية المتحدة» فهذان الاتحادان كانا بعيدين عن الافكار العروبية اما المشروع الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق، فقد تم بالمقابل الاعداد له سلفا.

كل المحاولات كشفت صعوبة القيام باعداد ادوات قانونية سياسية ملائمة للاتحاد. لا كل المحاولات كشفت صعوبة القيام باعداد ادوات قانونية سياسية ملائمة للاتحاد. لا الوحدة الكاملة ولا النظام الفيدرالي بصيغ قادرة على الابقاء على اخذ يتضح ان مختلف شعوب «الوطن العربي الكبير» لا تشكل امة متجانسة. الانتعاش الذي عرفته الدبلوماسية المصرية المجسدة لارادة الوحدة الفورية والشاملة اخذ في التراجع امام عدم الاستقرار الداخلي للانظمة وللعبة الكبرى في الشرق الاوسط.

من الجانب السوري، ردت، «القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة» اسباب الانقلاب الذي اطاح بالجمهورية العربية المتحدة الى العوامل التالية: الغاء الحريات العامة، وانتهاج سياسة اقتصادية عقيمة، وإقامة نظام بيروقراطي قاهر، وابعاد السوريين واستبدالهم بالمصريين في جهاز الدولة. وكان السوريون يرون ان الانقلاب قد عاد بيلدهم الى «دوره الدائم كدليل مخلص للشعب العربي على الطريقة انجاز الوحدة العربية. والاشتراكية الحقة (23).

واضح اذن ان مصر وسوريا اللتين كانتا ضحيتين لسياق حياة اقليمية عجل بالتقارب بينهما لم تكونا مستعدتين للاتحاد ببعضهما.

اثبت فشل الجمهورية العربية المتحدة خطأ التفكير الوحدوي الذي كان يعتبر الوحدة امرا مسبقا ويتجاهل، نتيجة ذلك، كل تنوع. اذ ان مجرد القول بتماثل المجتمعين المصري والسوري يؤدي الى تفسيرات واعمال خاطئة تماما. ان اخفاق الجمهورية العربية المتحدة ينقض كل اطروحات الفكر القومي الوحدوي العربي الذي تبلور منذ عصر النهضة.

(19) - في شهر مارس 1963، جرى قمع الناصريين، وفي شهر افريل سلم البيان المشترك الذي اعلن دستور الاتحاد الفيدرالي للجمهورية العربية المتحدة. انظر الاعلان في:

«Notes et études documentaires», N. 3010, 20 Juillet 1963.

(20) - اعلن ناصر انه لاينوي مواصلة الاتحاد مع سوريا البعثية، انظر:

«Notes et études documentaires», N. 306, op, cit, P.3

(21) - أنشئ يوم 26 ماي 1964.

(22) - انظر:

Cahiers de l'orient contemporain; LV.; Mai 1964, p.371.

ب - التراجع التدريجي لمصر وبروز ليبيا :

تتميز فترة الستينات على الساحة العربية بانزلاق مركز الثقل الوجودي من مصر الى ليبيا. وقد شهدت هذه المراحل الثانية ثلاث محاولات هي اتحاد الجمهوريات العربية، ومشروع «الوحدة التامة»، ومشروع الوحدة بين تونس وليبيا. في اعقاب الهزيمة العسكرية التي ادت اليها «حرب الايام الستة» حاولت الدول العربية «التقدمية» تشكيل جبهة سياسية في اتحاد الجمهوريات العربية (24)، على ان تكون هذه الجبهة متجانسة نسبيا لتتمكن من التصدي لاسرائيل التي اصبحت القوة العسكرية الاولى في المنطقة. وقد تركت في هذا السياق مصر وسوريا، نظرا للضعف الذي اصابها على اثر الحرب، المبادرة الوجودية لليبيا. وانضمام سوريا لاتحاد الجمهوريات انما هو في الواقع نتيجة مباشرة للتغيرات السياسية التي حصلت في دمشق.

في الواقع، كان الجنرال العلوي حافظ الاسد الذي قدم على السلطة منذ قليل، يريد بوصفه الوزير الاول ووزير الدفاع تعزيز سلطته واخراج بلده من العزلة التي كان يعيشها في المنطقة (25). اتحاد الجمهوريات العربية كان يراد له ان يكون القوة التي ينتظم حولها «نضال الجماهير الوجودية العربية... النواة التي تمكن الجماهير من بلوغ هدفها المتمثل في انشاء مجموعة عربية مشتركة موحدة... الاداة الرئيسية للامة العربية في معركتها من اجل التحرر» (26).

من الوجهة النظرية، يبدو اتحاد الجمهوريات العربية، وكأنه يشكل قطعة مع الجمهورية العربية المتحدة، اذ لم يعد ثمة «اقليم» ولا «مناطق» بل هناك جمهوريات. وفي اطار «المجلس الرئاسي» و«الجمعية الوطنية الفيدرالية» نسجل توازنا في توزيع الاعضاء بين مختلف الجمهوريات (27). وتحت تأثير ليبيا، ركز دستور الاتحاد على الدين الاسلامي كرابطة دائمة بين اعضائه. بالرغم من توفر الرغبة في معالجة نواقص الجمهورية العربية المتحدة، ورغم السعي وراء توازن دستوري، بامكاننا ان نؤكد مع محمد حسنين هيكل ان :

«الاعلان الصريح عن تشكيل الاتحاد لا يكفي لجعله امرا واقعا. ذلك ان الواقع لا يتمثل في كلمات طنانة، بل يعتمد على وحدة الارادة والعمل والمناهج» (28).

(23) - انظر : «Egypte, société militaire», op. cit. p.186

(24) - انظر نص الدستور الخاص باتحاد الجمهوريات العربية في :

Problèmes politiques et sociaux : N.98; pp. 11 à 19

(25) - انضمت سوريا الى الاتحاد يوم : 1970811828 .

(26) - وقع اعلان اتحاد الجمهوريات يوم 17 افريل 1971 . وفي 1 سبتمبر على اثر استفتاء، تمت المصادقة على الدستور في مصر وسوريا وليبيا بـ : 95، 99٪ و 44، 96٪ و 6، 98٪ .

(27) - انظر : «Problèmes politiques et sociaux», N. 98 op. cit. 5 .

(28) - انظر نفس المكان .

تزدونا الرؤية الجيو/استراتيجية بمزيد من المعلومات عن اهداف كل دولة : سوريا تريد الخروج من عزلتها والقيام بدور اساسي في النزاع العربي/الاسرائيلي . ومصر تريد ان تطمئن شركاءها وان «تثبت» لهم انها لاتزال وفيه للسياسة الناصرية . اما ليبيا فهي تمنى استعادة «الارث» الناصري لحسابها الخاص ، وذلك باتخاذ موقف مؤيد للوحدة الفورية . وبعد ان لاحظت ليبيا ان مشروع اتحاد الجمهوريات العربية بقي حبرا على ورق ، اختارت سبيل الاتحادات الثنائية . وهكذا شهدت فترة 1972/1974 محاولتين ، محاولة مع مصر ، واخرى مع تونس . في 2 اوت (اغسطس) 1972 اعلن انشاء «دولة موحدة» و«قيادة واحدة» مهمتها تحقيق الوحدة بين ليبيا ومصر بصورة مرحلية . وهذا الاتحاد يتم في «اقصر وقت ممكن» و«على اسس متينة قدر الامكان» (29) . وانتهج الاعلان التونسي/الليبي الصادر يوم 17 جانفي 1974 نفس الاسلوب : «يشكل البلدان جمهورية واحدة تدعى الجمهورية الاسلامية» (30) .

اثبت اخفاق هذين المشروعين الجديدين بدوره ان القذافية عاجزة عن محو الواقع السائد في كل بلد ، واقع ليس في مقدور الدول ولا الشعوب ان تتجاوزه بمثل كل هذه السهولة . وتندرج هاتان المحاولتان في منظور يناقض التطور الملاحظ منذ فترة الجمهورية العربية المتحدة ، وهو منظور يعترف بتنوع الشعوب والاضاع في العالم العربي . نسفت هذه العودة الى تفوق الزعامة افق الدولة الوحدية . فسيادة الدول اقوى من الوحدة ، وحدة مطامح الرئيس الليبي (31) قد اصطدمت بتعلق التونسيين بالاستقلال (32) .

زودتنا نهاية السبعينات بتجربة ثانية هي ميثاق العمل المشترك العراقي/ السوري . وينبغي ان يوضع صدور هذا الميثاق في السياق السياسي الذي ظهر فيه . جاء مباشرة في اعقاب اتفاقيات السلام بين اسرائيل ومصر . وكان القصد من هذا التحالف بين البلدين البعثيين القيام برد فعل ضد العودة القوية للولايات المتحدة في المنطقة ومحاولة لعزل مصر في العالم العربي . فاتفق الوفدان السوري والعراقي على مضمون ميثاق عمل وطني مشترك في المجالين السياسي والعسكري . وجاء في الميثاق الذي وقع عليه يوم 26 اكتوبر 1978 ان : «البلدين متعلقان ايما تعلق بمبادئ القومية والوحدة العربية . . . وانه اصبح من الامور العاجلة القيام بتعبئة طاقات نضالية فعالة وقادرة على مواجهة كل المخاطر التي تهدد الامة العربية في كرامتها وسيادتها ومستقبلها وانه من الضروري الاقدام على تغيير العلاقات بين البلدين تغييرا جذريا» (33) .

والانطباع الذي يخامرنا عند قراءة هذه الوثيقة هو ان الفكرة الوحدية قد عادت الى مهدها الاول الذي هو «الاهلال الخصب» لكن العمل السوري/العراقي عاجز عن التحول

(29) - انظر صحيفة لوموند الصادرة في 4 اوت 1972 .

(30) : انظر صحيفة لوموند الصادرة في 15 جانفي 1974 .

(31) - واشعر بأن الدور الذي لعبه سكان بروسيا في الوحدة الالمانية . . . سيكون دور جمهوريتنا الصغيرة في تجمع الامة العربية ، انظر ذلك في صحيفة لوموند ، عدد اوت 1972 .

الى واقع ملموس، بسبب القطيعة الطويلة بين الدولتين، والازمة بين البعثين العراقي والسوري وانعدام، وهذا هو الاعم، ادوات فعالة للوقوف في وجه التقارب الاسرائيلي/ المصري. (34)

مع مجيء «ميثاق العمل الوطني المشترك» لم يبق مجال للحديث عن تحقيق الوحدة بدون مصر، وانما تحقيقها ضدها. بعبارة اخرى، نحن ازاء حقيقة هامة: فمصر التي كانت تعتبر لفترة طويلة مركز الثقل للعلاقات العربية/العربية تحلت نهائيا عن هذا التقليد وانتهجت دبلوماسية جديدة تستند الى تحالف جديد. ، التقارب مع اسرائيل انما تم على حساب علاقاتها مع الدول العربية الاخرى، والقطيعة مع الاتحاد السوفياتي، وضعت على نحو منطقي، مصر في فلك الولايات المتحدة. وبهذا فصل الى نهاية السياسة الحدودية المصرية التي دشنها عبد الناصر،. في الواقع كل المسار الذي سلكته دبلوماسية القاهرة كان ينذر بمثل هذه النتيجة.

ترى هل يمكن الحديث اذن عن زوال القومية العربية التي شكلت لفترة طويلة دعامة السياسة المصرية؟ هذا السؤال يثير في الواقع جوهر العلاقات العربية/العربية. من الثابت ان الوحدة الكاملة التي سادت اثناء عقدتين كاملين العلاقات العربية/العربية لم يكن همها الرئيسي ايجاد اي تكامل او انشاء كيان جديد قوي. فالهدف الدائم ذو طابع استراتيجي، وتوصل بمجالين، هما السعي وراء زعامة عربية والصراع مع اسرائيل. لكن الا يمكن القول ان هذا الصراع يقتضي انشاء دولة وحدوية على انقاض الدولة القائمة؟

يقودنا هذا التساؤل الى احد الاسباب العميقة للاخفاقات المتوالية التي منيت بها الوحدة السياسية. ذلك ان هذه الاخيرة لم تكن منسجمة مع الاهداف المنشودة: جميع «الاتحادات» تحمل طابع السياقات السياسية التي ظهرت فيها. فهي عبارة عن ردود فعل لظروف معينة، وبالتالي لم يكن في مقدورها ان تندرج في اطار عملية شاملة تضع في حسابها ضرورة القيام باصلاحات جذرية في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية.

يبين عمل الدبلوماسية المصرية في عهد عبد الناصر بمزيد من الجلاء ان مصر كانت تريد، من خلال خطابها الوجدوي، ان تلعب دورا بارزا في العالم العربي. والمصلحة التكتيكية تفوقت دائما على الروح الوجدوية. وهذا الكلام يصدق ايضا على جميع الدول العربية.

الاندماج الاقتصادي يشكل طورا اخر في العلاقات العربية/العربية. وقد ظهر في وقت اصبحت فيه البلدان العربية واعية بأهمية ثرواتها الطاقوية وامكانياتها الاقتصادية.

(32) - قال الرئيس بورقيبة «العالم العربي لم يكن في يوم من الايام متحدا. . والحدود بين البلدان الثلاثة المتجاورة كانت، تقريبا كما في عهد الرومان». انظر مجلة (Machrek Maghreb) افريل 74، عدد 62، ص. 21.

(33) - انظر نص الميثاق في: «France / Pays Arabes» مجلة نصف شهرية، ديسمبر 1978، وجانفي 1979، ص. 10.

(34) - انظر: Brahim (abdelhamid) : Dimensions et perspectives du monde arabe; éd. Economica, Paris 1977, p. 10.

2 - مشروع انشاء مجموعة اقتصادية اقليمية

مشروع انشاء مجموعة اقتصادية اقليمية ينطلق من فكرة الاندماج الاقتصادي . ويفهم هذا الاندماج بوصفه مسيرة فعالة للنهوض على مستوى العالم العربي بتنمية اقتصادية شاملة ومتناسقة . في بلدان «العالم الثالث» بإمكانه ان يؤدي الى قيام علاقات بنوية منتظمة . يقوم الاندماج الاقتصادي على مبدأ التكامل بين مختلف الاقتصاديات والارادة السياسية في شن عملية اندماجية . وهناك نوعان من الاندماج ينبغي التمييز بينهما : التصور الستاتيكي يعرف الاندماج بالغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية» . اما النظرة الديناميكية فهي «تبحث عن اندماج الاقتصاديات من اجل تكوين مجموعة كبيرة ومتماسكة» (34) .

- الاتحاد الاقتصادي والسوق العربية المشتركة

مشروع «الاتحاد الاقتصادي العربي» لسنة 1962 اول تجربة اندماجية على الصعيد الاقليمي . وقد اختتم هذا المشروع في اطار جامعة الدول العربية . تنص اتفاقية الاتحاد الاقتصادي العربي على :

- حرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال .
 - حرية تبادل المنتجات العربية والاجنبية .
 - حرية الاقامة والعمل والاستقرار .
 - حرية انتقال المنتجات ومرورها (35) .
 - ومن اجل اقامة هذا الاتحاد اشترطت على البلدان الاعضاء :
 - ان تقيم منطقة جمركية مشتركة .
 - ان توجد انظمة التجارة الخارجية والنقل والمرور
 - ان تبرم مع الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع مع البلدان الاجنبية .
 - ان توحد التشريعات الجبائية والمالية والتقديدية (36) .
- اصطدم هذا المشروع الشديد الطموح بالواقع السياسي الذي كان يميز العلاقات بين الدول العربية . المناخ السائد في المنطقة كان غير مستقر . فلبنان كان يشهد اضطرابات داخلية ، ومستوى العلاقات السورية / المصرية من ناحية والمصرية السعودية من ناحية ثانية كان قد وصل الى الحضيض . وهكذا اخذ التكامل الاقتصادي باعتباره حجة لتدعيم الوحدة يبدو وكأنه وسيلة غير كافية لتكوين مجموعة اقتصادية عربية .

فانعدام الاستقرار في المنطقة بصورة شبه دائمة ، ومعارضة الانظمة السياسية ، وتنوع الانظمة الاقتصادية ، كلها عوامل لاتساعد على توفر الشروط الملائمة للاندماج . لذلك تم التخلي عن الاتحاد الاقتصادي وجرى اختيار تصور اخر للعلاقات الاقتصادية تتمثل في انشاء السوق المشتركة العربية :

(35) - نفس المرجع ، ص . 100

(36) - نفس المكان .

بالانطلاق من «المجموعة الاقتصادية للفحم والفلوذا» (1951) والمجموعة الاقتصادية الاوروبية (1957). ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون 1949)، تكون الاندماج الاقتصادي الاوروبي (37). وكان هذا الاندماج مرتبطا بضرورة اجراء تصحيح اقتصادي دولي. وقد خاضت بلدان «العالم الثالث» من جهتها تجارب من الاندماج الاقتصادي (38).

على صعيد العلاقات العربية/العربية، تم التفكير في الاندماج الاقتصادي من النوع الاقليمي منذ الخمسينات ولكنه لم يتجسد الا في بداية الستينات. بلغت التجربة الاندماجية العربية ذروتها مع «السوق العربية المشتركة». ولكن قبلها بزمان طويل، كانت بعض الاتفاقيات قد ابرمت من اجل اقامة مؤسسات مشتركة ذات صبغة اقتصادية. فالاتفاقيات الخاصة بالتجارة والمرور نظام تجاري في شهر سبتمبر 1953 كان الهدف منها انشاء نظام تجاري بين العربية السعودية ومصر والعراق والاردن وسوريا والكويت، بغية تخفيض التسعيرات الجمركية. من الناحية الاقتصادية المحضمة، هذه الاتفاقيات كان لها اثر جرد محدود لان تبادل المنتوجات والبضائع لم يكن منوعا، وذلك بالإضافة الى الضعف الكبير الذي كان يتميز به القطاع الصناعي. من الوجهة السياسية، لم يكن المحيط الاقليمي ملائما لتنفيذ اتفاقيات من هذا النوع (39).

تشكل السوق العربية المشتركة التي انشئت رسميا يوم 13 اوت (اغسطس) بديلا يقع بين الاتفاق حول التجارة والمرور ومشروع الاتحاد الاقتصادي (40). وقد اثبتت هذه السوق التي قامت تحت رعاية جامعة الدول العربية من الاتفاقية (41) تتضمن انشاء «اتحاد اقتصادي بين بلدان الجماعة».

كان يراد للسوق العربية المشتركة ان تكون الاطار الملائم لتسيير اندماج محض، قادر على مقاومة التأثير الاقتصادي للقوى الصناعية.

«سيكون لهذا التعاون الاقتصادي اوثيق، دونها اي شك، انعكاسات سارة على الانتاج والاستهلاك، الامر الذي سيمكن العرب من وضع حد نهائي لسيطرة الاحتكار الاوروبي الذي عانوا منه الامرين طيلة القرن التاسع عشر. كما انه بالإضافة الى ذلك سيقضي نهائيا على الاحلام التي تداعب اسرائيل فيما يتعلق باضعاف الاقتصاد العربي» (101).

يلخص هذا المقطع بدقة الاهتمامات الاستراتيجية للسوق العربية المشتركة. لكن تحليل تجربة السوق العربية المشتركة بين بدقة عدم الاستقرار الذي تتميز به المبادلات الثنائية ويعود انعدام الاستقرار هذا لاعتبارات سياسية. فضعف المبادلات السورية/المصرية طيلة عام 1965/1966 يتزامن مع تطور مصر في حرب اليمن.

(37) - انظر : DENIAU (Jean-François) Le marché commun Quesais-je? PUF. PARIS 1974, 127 P

(38) - انظر : دجستشج خطص-ضضششص حضطاصطسطض إشطططضضططشظ شظ ذطظظ شإظشظطططشظشظ

Les exemples du pacte Andin, de la communauté de l'Afrique de l'Est et du Maghreb in, revue «Intégration» N. 12, 1979 pp. 9 à 50

والانخفاض الحاد الذي سجلته العلاقات التجارية بين العراق وسوريا يعزى بدوره الى تقارب بغداد مع تركيا وايران، كلاهما عضوا في «معاهدة الدفاع والتعاون»
اختفت الرؤية الوحودية امام مصالح الدول. واتضح ان الاندماج الاقتصادي يفترق الى الارادة السياسية وان البرامج التنموية الداخلية والاهداف الاقليمية يعوزها التنسيق وقد اصطدم تحرير التسعيرات الجمركية بعقبات فعلية لان الحقوق الجمركية تشكل بالنسبة الى الدول موارد مالية هامة.

اختارت الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة صيغة الاتفاقات الثنائية. وهذه الاتفاقات عاجزة عن ارساء القواعد اللازمة لاندماج حقيقي.

ينبغي البحث عن الحدود التي يصطدم بها الاندماج العربي/العربي في منظور شامل يمكن من ادراك الخصوصيات التي يتسم بها كل نظام اجتماعي/اقتصادي على حدة. ذلك ان هذا الاخير يتميز بتخلف لا يمكن ان يولد نماذج اندماجية مماثلة لنماذج البلدان المصنعة. على صعيد آخر، بقي مشروع السوق العربية المشتركة خاضعا للافكار العربية التي لم يكن لها اي اثر في الواقع الاقتصادي للعلاقات العربية/العربية. فقد قال المشروع صراحة :

«ان الغرض من انشاء السوق العربية المشتركة هو تأمين الاسس لوحدة اقتصادية قائمة على قواعد سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة والدائمة. انسجاما مع الزوابط الطبيعية والتاريخية القائمة بين هذه الدول...» (44).

من العوامل التي تفسر استقالة الاندماج في اقتصاديات الدول العربية، هناك حقيقة كون بلدان المغرب والمشرق ما زالت في المجال الثقافي متأثرة الى حد بعيد بالمستعمر القديم. ومن هنا هذا النزوع الواعي بهذا القدر او ذاك نحو تقليد المؤسسات الاوروبية رغم عدم تكيفها مع الظروف الخاصة بكل واحدة من الدول. وتلك هي الحال بالنسبة الى تصور الاندماج المغربي،، حيث نقل حرفيا عن خطة السوق الاوروبية المشتركة.

التطور الاخير في العقلاات بين تحول المغرب يسير في خط معاكس لكل افق وحدوي. اذ نلاحظ ان الدول ليست مستعدة ولو فقط لاقامة علاقات حسن الجوار.

ازمة الصحراء الغربية. يرافقتها بصورة دائمة مناخ متوتر خطير بالنسبة الى الامن الاقليمي. واحداث قفصة في تونس اثبتت بوضوح ان الوحدة المراد اقامتها بين ليبيا وتونس لاتستند الى اي اساس جاد. ووجود معاهدين متعارضتين معاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا من ناحية ومعاهدة وحدة بين المغرب وليبيا من ناحية ثانية، ما فتىء يضاعف من حدة الظاهرة ذاتها في العلاقات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي.

(39) - انظر : خواجكي هشام : السوق العربية المشتركة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، باريس 1968

(40) - نفس المكان.

(41) - نجد نص هذه الاتفاقية في وثائق الامم المتحدة حول التجارة والتنمية وذلك في :

(ICIL) (Documentation Française)

(42) - انظر : «Articles et documents» N. 0861, 15 Nov. 1959

ب - الاندماج الاقتصادي المغاربي :

رغم وجود اطار للتعاون المتعدد الاطراف، من المفروض فيه ان يؤدي الى الاندماج، اختارت دول المغرب العربي اندماجا يراعي خصوصية منطقتها في المجموعة العربية ككل. ولم يتم تحديد ملامح هذه «التزعة المغربية» بصورة واضحة الا في السياق السياسي الذي ساد اواخر الخمسينات.

يعود نشوء الفكرة المغاربية الى فجر الحركة الوطنية في افريقيا الشمالية، ففكرة الوحدة المغاربية ينبغي ان توضع في سياق ما بين الحربين العالميتين. وهي تعكس التنامي المتواصل الذي شهدته الحركات الوطنية في «العالم الثالث».

اعلن عن هذه الفكرة جماعة من المثقفين المغاربة وظهرت الملامح الاولى لاستقلال كل دول المغرب عام 1926 في مطالب نجم شمال افريقيا (46) الذي وقع ايضا على برنامجها السياسي كل من لجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية. وادى ميلاد (جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا عام 1927 في باريس الى تدعيم المنظور المغربي (47).

تحت تأثير الامر شكيب ارسلان تم اللقاء بين الافكار المغاربية الاولى والعروبة (48). فالنزعة المغربية والعروبة قد ظهرت كلاهما كوعي بخصوصيات ثقافية مختلفة في طبيعتها وتاريخها عن الثقافة الغربية، وكانت كل منهما ردا على السيطرة الاوروبية في مجتمعاتها.

كانت الحركة المغربية في اول أمرها نقضا للظاهرة الاستعمارية. ومع قيام الجامعة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الوطنيون المغاربة اول منبر دولي لنشر افكارهم في دول الشرق الاوسط العربية. كانت القاهرة انذاك قبلة كل الوطنيين، من امثال عبد الخالق طوريز وعلال الفاسي وعبد الكريم، بطل الريف المغربي. وانشاء «مؤتمر المغرب العربي» الذي انعقد في القاهرة اثناء شهر فيفري 1947، «لجنة لتحرير المغرب العربي» تتألف من جميع الاحزاب الوطنية (49).

لم تكن الوحدة المغاربية سوى شعور غامض ومتقلب لدى نخبة سياسية كانت ترى في الاتحاد المغاربي وسيلة من ضمن الوسائل الاخرى للقضاء على السيطرة الاستعمارية.

تصادف الفترة النشطة في عام 1958، بحيث بدا وكان هذه الندوة تمثل تدشيننا للوحدة بين تونس والجزائر والمغرب. وعن هذا يقول احد المقاطع التي تضمنها البيان المشترك (50).

(43) - انظر: الغالي كمال، خصائص الاقتصاد العربي، في «ملتقى حول الاسواق المشتركة» جامعة بيروت، ص، 26/5.

(44) - انظر جريدة لوموند، عدد 7 نوفمبر 1957.

(45) - نفس المرجع

(46) - انظر: KADDACHE mahfoud et GENANACHE mohamed

«L'Etoile Nord-Africaine, 1926/1937» O.P.U Alger. 1984, 115 pages

(47) - اذكر من هؤلاء الطلبة: فرحات عباس واهد بلفرج وحبیب بورقيبة

(48) - انظر: سرايبي احمد: شكيب ارسلان، المؤسسة المصرية، القاهرة 1963، صفحة 381.

الذي انعقد في القاهرة اثناء شهر فيفري 1947 ، «لجنة لتعزيز المغرب العربي» تتألف من جميع الاحزاب الوطنية (53) .

لم تكن الوحدة المغربية سوى شعور غامض ومتقلب لدى نخبة سياسية كانت ترى في الاتحاد المغربي وسيلة من ضمن الوسائل الأخرى للقضاء على السيطرة الاستعمارية . تصادف الفترة النشطة التي مرت بها الحركة المغربية ندوة طنجة المنعقدة في عام 1958 ، بحيث بدا وكأن هذه الندوة تمثل تدشيننا للوحدة بين تونس والجزائر والمغرب . وعن هذا يقول أحد المقاطع التي تضمنها البيان المشترك (54) .

«ان ندوة طنجة .. وهي واعية بأنها تعبر عن ارادة كل شعوب المغرب العربي لتوحيد مصيرها في اطار الوقت لتجسيد هذه الارادة في اطار مؤسسات مشتركة ، بغية تمكينها من الاضطلاع بدورها على مسرح الأمم ، قد قررت العمل على تحقيق هذا الاتحاد ، وتعتبر أن الشكل الفيدرالي أفضل شكل ملائم لواقع البلدان المشاركة» (55) .

الى جانب هذه الارادة الوحدوية ، أوصت الندوة بانشاء هيئتين ، جمعية برلمانية مغربية وأمانة . لكن هذه التوصيات بقيت حبرا على ورق ، حيث اصطدمت الوحدة بالواقع القومي : الجزائر كانت مشغولة بحربها التحريرية أما تونس والمغرب فهما مرتبطتان مع فرنسا باتفاقيات تعاون لاهما بقادرتين على الغائها ولا براغبتين في ذلك .

لم يخرج التضامن المعلن في اطار الندوة الضيق ليثير من ذلك ، فالنضالات التحريرية التي قامت هنا وهناك قد عززت الروح الوطنية في كل بلد بمفرده . لذلك نلاحظ أن الفكرة الوحدوية قد بقيت حتى عشية استقلال دول المغرب ولم تصبح الفكرة المغاربية فعالة الا حين استخدامها أداة للدعاية المناوئة للاستعمار .

اثناء فترة الاستقلال ، وبخلاف ماحدث في المشرق ، اتجهت الاقتصاديات . كما هي الحال بالنسبة الى السوق العربية المشتركة ، لم يتوصل القادة المغاربة الى قبول الاندماج الاقتصادي الا بالمرور من طريق التضامن مسيرة تطورها حاملة لطابع الظروف السياسية التي نشأت فيها . اثناء الندوة الأولى التي جمعت وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في شهر فيفري 1963 ، تم التفكير في تنسيق السياسات الاقتصادية للبلدان الثلاثة تجاه المجموعات الكبرى مثل السوق الأوروبية المشتركة وتنسيق مراحل التنمية ثم المبادلات التجارية وتحديد شروط التعاون الثقافي (56) .

لكن هذه المشاريع بتنظيم العلاقات الاقتصادية المغربية - المغربية اصطدمت بالسياق السياسي الذي طغت عيه المشاكل الحدودية مثل الأطماع المغربية في موريتانيا وفي جزء من الأراضي الجزائرية .

(53) : أنظر حول هذه النقطة مقال SANTUCCI (K.C)

L'Unification maghrébine, réalisations institutionnelles et obstacles politiques; C.N.R.S 1972, P.127

(54) - نفس المكان .

(55) - نفس المكان .

(56) - انظر : Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, Paris 1963, P.965 et 966

هكذا بقيت علاقات دول المغرب العربي متسمة بازدواجية المراوحة بين اعلان المبادئ
الوحدوية (57) والتوتر الاقليمي الفعلي. فالمجموعة الاقتصادية المغربية، شأنها شأن
السوق العربية المشتركة تعاني تقلبات السياسة الوطنية في كل دولة.
يمكن اعتبار منتصف الستينات فترة الانطلاق للمشاريع المشتركة المغربية لكن هذه
المشاريع لم تصدر بشأنها اتفاقية خاصة بانشاء مجموعة اقتصادية مزودة بهياكل نهائية.
أنشئت اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة (CPCM) في العاصمة التونسية (58). ودور
هذه اللجنة هو تحقيق الانسجام بين السياسات التجارية، وتنسيق النشاطات الخاصة
بالعلاقات مع الهيئات المتخصصة لمظمة الأمم المتحدة. اللجنة الاستشارية هيئة تقنيات ذات
صفة استشارية. اجتمعت ثلاث مرات في عام 1965، وذلك قبل أن تنشط الى هيئات
أخرى عديدة كل منها متخصص في أحد القطاعات (59). وتلقت عملية انشاء المجموعة
دفعاً آخر بواسطة. ويتمثل هذا المشروع في اقامة منطقة تبادل حر في المغرب العربي. في
شهر نوفمبر 1964، انعقدت ندوة تحت رئاسة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وأوصت باجراء
دراسات حول المشاريع الصناعية والانتاج الزراعي في كل بلد. لكن اجتماعات هذه الندوة
بقيت مبعثرة (60).

اثارت صعوبة الوصول الى تكوين قواعد لمجموعة اقتصادية اقليمية مساع جديدة لم
تنطلق من خطة نظرية مسبقة او فكرة معدة سلفاً، بل من نزعة ارادية سياسية تريد ان تجعل
تنموية اقتصادية لبلد يريد ان يفرض نفسه نموذجاً قابلاً للتعليم او بالاعتماد على عمل
مؤسسة مشتركة تتمتع بقوة كافية لاحداث اثر جاذب مشجع للاندماج.

ج - التنمية كمرحلة نحو الوحدة :

معظم الدول العربية، شأنها في ذلك شأن الجزائر، تحاول الخروج من التخلف عبر اقامة
صناعة قوية تمكنها، في تقديرها الخاص، من اللحاق بالقوى الصناعية. وتعتمد من اجل
هذا الغرض على احتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي. ورغم الاهداف السياسية المتباينة
تركز معظم البلدان العربية المنتجة للمواد الطاقوية مجهوداتها على انشاء مركبات ضخمة
لصناعة الحديد والصلب والصناعة البتروكيميائية وغيرها. تلك هي مثلاً حال العراق
والجزائر والعربية السعودية وليبيا.

(58) : يمكن الاستشهاد وعلى سبيل الايضاح بالتصريح التالي الذي ادلى به مسؤولون مغاربة : « سياستنا في مجال بناء المغرب
ينبغي ان تكون مختلفة عن بناء الامة العربية (. .) ولقاؤنا ينبغي ان يكون مصدراً لعمل منسق غاية اقامة المغرب الكبير » .
استشهد بهذا المقطع : « Populations du Maghreb et communauté économique à quatre ; collections » A. BENYUCEF ·

Développement économique» ; N. XII, Paris 1967, P. 158

(69) - انظر : Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964 CNRS pp. 663 et 664

(60) - انظر : علاقات بلدان المغرب مع السوق الأوروبية المشتركة في مقال (BRUNO ETIENNE) في :

L'Unité maghrébine à l'épreuve des politiques étrangères nationales; in «Unité maghrébine» CNRS, 1972, pp. 91 - 106

أختار العراق، وهو الذي يملك ما يسمى بالاقتصاد المخطط والاشتراكي، مستوى عالياً من الصناعة البتروكيميائية وصناعة الحديد والصلب في اطار خطته التنموية لفترة 1980/76، حيث كلف مركب الحديد والصلب بخور الطبري العراق ما يزيد عن 130 مليون دولار (61). ويتمحور الاقتصاد السعودي بشكل رئيسي حول النفط الذي يشكل 85٪ من عائدات السعودية بالعملة الصعبة. وبمساعدة البنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية، اتجهت السياسة التنموية السعودية نحو اقامة صناعة نفطية كبيرة. وأنشأت الشركة الامريكية : (Occidental Petroleum) مصنعاً للاسمدة في دقان، يقوم بمعالجة الغاز والنفط اللذين تزوده بهما شركة (ارامكو) لاستخراج الاوريزيا والامونياك والكبريت (62).

لمعالجة التخلف ينبغي اذن تحقيق التنمية والقضاء على هذا التأخر التاريخي بواسطة التصنيع.

وهذا التصنيع لا يمكن تصوره الا في ضوء البنية الشاملة للمجتمع الجزائري من ناحية والآثار التي سيحدثها على السياسة الاجنبية من ناحية ثانية.

الاسس الايديولوجية للنموذج التنموي الجزائري نجدتها في «الميثاق الوطني» الذي اوضح ان الجزائر قد اتخذت بدون تحفظ موقفاً لصالح «تصنيع شامل وكثيف» يتجلى فيه «البحث عن مستوى من التكامل داخل الاقتصاد الوطني يكون لصالح المصنوعات الاشد تعقيداً» (62).

ستمكن هذه الصناعة من «توثيق» الارتباطات القائمة بين مختلف فروع الانتاج على نحو يدعم المبادلات بين شتى الصناعات» (63). كما تم ايضاً اختيار العمل على اقامة صناعة اساسية تكون «الدعامة لتصنيع حقيقي وشرطاً من شروط الاستقلال الاقتصادي» (64). ثم انه لا بد من توفير الشروط الضرورية لاستقلال الاقتصاد على الصعيد التقني. ويكون ذلك بالوصول التدريجي الى مستوى تكنولوجي متقدم. وبذلك اخذت الدولة الجزائرية منذ عقد من الزمن تجسداً شبيهاً فشيئاً سياستها التنموية، فصناعة الحديد والصلب بعناية والمركبات البتروكيميائية، في ارزيو وسكيكدة ترمز كلها الى هذا الجهد المبذل للخروج من التخلف. وبغية تنفيذ هذا البرنامج الطموح، وضعت الدولة الجزائرية كذلك استراتيجية معنية على الصعيد الدولي. ذلك ان سياسة تأمين المواد الاولية ستؤدي الى توعية العالم الثالث الذي ما فتىء يبرز تحت هيمنة الشركات المتعددة القومية.

على صعيد الممارسة السياسية، لم تتجه الاستراتيجية التنموية الجزائرية نحو الانزعال، بل كانت على ارتباط وثيق بعملها داخل المحافل الدولية، ولا سيما منها منظمة البلدان غير المنحازة ومنظمة البلدان المصدرة للبتروول ومنظمة البلدان العربية المصدرة للبتروول. وبذلك

(61) - انظر :

Marchés nouveaux : «L'IRAK» Groupe jeune Afrique, Paris 1978, pp. 47 et suiv.

(62) - نفس المكان.

(63) - الميثاق الوطني، منشورات الجيش الوطني الشعبي، الجزائر 76، ص. 166.

(64) - نفس المكان.

تحقق الانسجام بين التنمية داخل المجتمع والبحث عن الدعم في الخارج . في السياق العربي، وظف الخطاب الجزائري المنطق ذاته . :

«ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية والاختيارات التي تقتضيها على مستوى الجماهير هي التي ستصبح العامل الحاسم في انجاز هذه المهمة التاريخية . . .»
« . . . يملك العالم العربي من الامكانيات الضرورية ما يمكنه من ان يصبح احدي المناطق الاكثر رخاء من الناحية الاقتصادية . . . ان المشكلة ليست مشكلة امكانيات، ونحن الان نتحكم في مواردنا التي اصبح استعمالها بصورة حرة امرا واقعا بالنسبة الينا .
فالقضية هي اساسها قضية اختيارات وازادة سياسية» (65).

هكذا تتضح لنا من خلال هذه الاقتباسات حجج الدولة الجزائرية : الوحدة العربية ضرورة تاريخية بالتاكيد، لكن يجب ان تمر من طريق سياسي واقتصادي سيمكن الدول العربية من استرجاع ثرواتها والاقدام على تحويلات بنوية توفر لها امكانية الخروج من التخلف وتمكنها من اعداد الاسس لوحدة حقيقية . هذا التحليل يقترح ضمنا مثال السياسة الاقتصادية الجزائرية القائمة على بناء قطاعات صناعية على الصعيد الوطني ثم الاقليمي ، بالاعتماد على الثروات الطبيعية العربية .

الهدف الفوري لهذه الاستراتيجية هو البحث عن تحالف في بلدان «العالم الثالث» من اجل التوصل الى فرض المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية العالمية على القوى الصناعية .

وفي هذا الاتجاه تعمل الجزائر من اجل اقامة حوار بين اوربا والعرب وبين الشمال والجنوب . ولهذا السبب ايضا نراها تحرص على تضامن البلدان العربية المصدرة للنفط في اطار منظماتها (O.P.A.E.P) ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (O.P.E.P) لضمان ميزان قوي دولي يمكنها من متابعة سياستها الاقتصادية . لكن هذه التجربة لم تسفر عن النتائج المرجوة، سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي (66).

فاختيار تنمية تستبعد من حيث المبدأ حضور الشركات الاجنبية في تراكم رأس المال بالرغم من ذلك الى حلول معاكسة . ونوع الصناعة المقامة يستدعي استخداما واسعا للتكنولوجيا الاجنبية التي تتحكم فيها الشركات المتعددة القومية .

من زاوية اخرى، اسفرت هذه الاستراتيجية التنموية التي ترافقت ببناء جهاز الدولة عن رسيخ الشعور الوطني الجزائري الامر الذي يشكل حدودا موضوعية للخطاب الوحدوي .

الواقع ان الشرائح التكنوقراطية التي انجبتها السياسة التصنيعية تستخدم لغة براغماتية ترمي الى نبذ الاطروحات النظرية العروبية الموروثة عن الحركة الوطنية الجزائرية . المهم في نظرها، قبل اي شيء اخر . هو الدولة الجزائرية تحديثها وتعزيزها في المجتمع . وهذا المنطق

(65) : انظر دراسة عن الخطة الجزائرية عنوانه .

«Un tournant dans la politique économique» in, Problèmes Economiques,

N. 1683 23 Juillet 1983, p.18/21

(76) نفس المرجع

انما هو في الواقع احدى السمات المميزة لكل الدول العربية. واضح اذن ان الاندماج الاقتصادي لم يجد في تجربة التنمية الاقتصادية السند الضروري لتشجيعه. نجم عن السياسة التنموية المعتمدة على النفط شكل من اشكال التعاون بين الدول العربية، يستهدف الدفاع عن مصالحها المشتركة في مواجهة البلدان المصنعة. وانبثقت عن هذا التعاون منظمات اقليمية منها (منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط). وكثيرون هم الذين يرون في هذه المنظمات مظهرا ملموسا من مظاهر التضامن العربي.

د - منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط والتضامن الاقتصادي :

تعرف منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط بأنها منظمة للتعاون الاقتصادي، تتمحور حول النشاطات النفطية والدفاع الجماعي عن المصالح الاقتصادية لاعضائها في وجه الاخرين. وهي احدى منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة.

ظهرت الاشكال الاولى للتعاون العربي في المجال النفطي عام 1951 في اطار الجامعة العربية، حيث شكلت انذاك «لجنة» من خبراء البترول لتنسيق السياسات النفطية العربية واعداد مشاريع مشتركة في القطاع النفطي. كما عاجلت هذ اللجنة قضية مقاطعة اسرائيل.

بناء على توصية من هذه اللجان انشيء «مكتب البترول» الذي اصبح عام 1959 «دائرة الشؤون النفطية، وهدفها تنسيق السياسات النفطية العربية». الى جانب نشاطات اللجنة، كلفت دائرة النفط بتنظيم مؤتمر البترول العربية. وفي هذا الاطار ظهرت فكرة انشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (O.P.E.P)، والمنظمة العربية للبترول (O.A.P).

في عامي 1959 و1960، على اثر انخفاضين متتاليين في اسعار النفط، اقتنعت غالبية البلدان الاخرى المصدرة للبترول بمواجهة الشركات النفطية العالمية العملاقة. وقد اثار قيام (منظمة البلدان المصدرة للبترول) انتقادات الاوساط القومية العربية الطامحة الى الاندماج الاقتصادي والوحدة في العالم العربي (77).

هكذا تقرر انشاء منظمة عربية محضة الى جانب منظمة البلدان المصدرة للنفط، تكرس جهودها للاندماج الاقتصادي بالانطلاق من النفط، والدفاع عن القضية الفلسطينية. لكن بلدانا مثل العربية السعودية والكويت وليبيا الملكية ابدت تحفظات حول هاتين النقطتين. وموقف هذه البلدان لا يمكن ان يفهم الا اذا وضع في اطار السياق الذي كان سائدا اثناء السنة التي سبقت انشاء المنظمة. ذلك ان فكرة (منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط) قد ظهرت لمعالجة الصعوبات التي قامت بين الدول العربية غداة حرب 1967. وطغت هذه المصاعب على السطح في قمة الخرطوم اثناء شهر اوت. فبعد اندلاع الحرب كل الدول العربية المصدرة للنفط اعلنت الحظر ضد الولايات المتحدة والبريطانيا والمانيا الفيدرالية، باستثناء البلدان «المحافظة» التي رفضت القيام بذلك (78).

(67) - انظر الغنمي عدنان : «مشاريع منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط والاندماج الاقتصادي العربي» في مجلة النفط والتنمية» عدد 8، 1977، ص، 28.

في اعقاب هذه الازمة التي انفجرت في قمة الخرطوم قررت العربية السعودية والكويت وليبيا تشكيل جبهة مشتركة ضد دعاة السياسة «الرايكانية».

كانت البلدان الموالية للغرب تريد من خلال العربية السعودية ان «تنتزع الطابع السياسي» عن النفط. ومن اجل هذا الغرض ارتأت انشاء اطار تأسيس غير اطار الجامعة العربية ومؤتمراتها في القمة، واقامة منظمة تقتصر على البلدان التي تملك حساسيات ايدولوجية متقاربة وانظمة سياسية متشابهة وتحالفات خارجية متماثلة. وكان من المفروض في المنظمة الجديدة ان توقف توجهات (منظمة البلدان المصدرة للنفط) باعتبارها متشددة جدا في مجال الانتاج والاسعار. فلا غرابة اذن، والحالة هذه، ان يكون انشاء (منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط) قد تم في 9 جانفي 1969 على ايدي العربية السعودية ومملكتي ليبيا والكويت.

لم تنبثق هذه المنظمة عن تضامن عربي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بل عن سياق تسوده المواجهات والمصالح المتبادلة.

تم توسع المنظمة في 1970. وخفف هذا الانفتاح، نسيبا حدة الخلافات السياسية. وابتداء من فترة السبعينات بتوجه جديد في سياسة الدول العربية النفطية. وقامت المنظمة بالدفاع عن المصالح المشتركة للدول الاعضاء ورسم سياسة التعاون الدولي (69). اندلاع حرب اكتوبر 1973، قرار الحظر النفطي، وتخفيض الصادرات النفطية، وتحديد الاسعار النفطية من جانب واحد، كانت كلها من علامات التضامن بين اعضاء المنظمة وازدادتها في الدفاع عن مصالحها.

التضامن الجماعي بين الاعضاء الذي قامت باعداده المنظمة تجل في صورتين :

— تحركات ظريفة لدعم بعض المبادرات النفطية التي اتخذها الاعضاء.
— اعمال تستهدف تنظيم الرد المشترك على بعض المبادرات المتخذة من جانب البلدان الغربية، باستثناء فرنسا، بواسطة «الوكالة الدولية للطاقة».
وهكذا عندما اصطدمت ليبيا عام 1970 بالشركات البترولية لحملها على القبول بزيادة اسعارها النفطية، لم يكتف المجلس الوزاري للمنظمة بالموافقة على المطالب الليبية، بل دعا ايضا الى تقديم الدعم السياسي للجمهورية الليبية.
فيا يتعلق بالتعاون الدولي، عني اعضاء المنظمة بأشكال مختلفة من الاتصال تمثلت في :

— منح مساعدة مالية كبيرة ومباشرة لما يسمى بالبلدان السائرة في طريق النمو (70).

— الحوار مع اوربا وافريقيا قائم منذ عدة سنوات.
— العمل من اجل نظام اقتصادي دولي جديد في إطار منظمة الامم المتحدة والمؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي او مؤتمر الشمال والجنوب.

(68) - انظر صحيفة لوموند، 3/2 جويلية 1967

(69) : انظر الدراسة المفصلة التي اجرتها الصقفا محمد :

«Les entreprises communes créées au sein de l'O.P.A.E.P.» in A..D.I.; Paris p. 709 à 279

في كل المؤتمرات الدولية الثلاثة الكبرى، مؤتمر الشمال والجنوب والمؤتمر الاوروبي/العربي والمؤتمر الافريقي/العربي، كانت المنظمة نقطة انطلاق المبادرات الخاصة بتنظيم هذه اللقاءات. وكان الهدف من التعاون المتعدد الاطراف الذي دعت اليه هو جلب البلدان الاوروبية والافريقية نحو حل ملائم للاطروحات العربية حول فلسطين. وفكرة التعاون نفسها ظهرت في وقت كانت فيه اوروبا تتخبط في الازمة الاقتصادية والدول الافريقية قد اخذت تتجه نحو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

لقد ظلت اذن منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط هيئة اقليمية تدافع عن مصالح اعضائها. وبالتالي فهي تستمد محدوديتها من الظرف الاقتصادي الدولي الذي نشأت فيه. لذلك لم تتمكن من القيام بدور فعال نسبيا الا عندما كانت تضع في اعتبارها المصالح السياسية والاقتصادية لكل دولة بمفردها. ولم تنجح المشاريع العربية الخاصة بالاندماج والتعاون لان انشاء المنظمة ذاته قد شكل موضوعا لرهان سياسي بين مختلف الانظمة العربية. ونشاطاتها لم تكن خاضعة لبرنامج مشترك واضح كانت تتم كلما امكن ذلك على اساس التسويات. وبقي مجال عملها منحصر في مجال خاص هو مجال النفط. وهذا الاخير دون اي شك لا يستطيع ان يشكل وحده وسيلة للاندماج الاقتصادي.

المشاريع المتعلقة بالمجموعات الاقتصادية مثل السوق العربية المشتركة والاندماج المغربي من ناحية، والوحدة الاقتصادية بواسطة التنمية الوطنية المركزية وانشاء منظمات اقتصادية اقليمية من ناحية اخرى، لم تتمكن من ارساء قواعد الوحدة العربية بواسطة الاقتصاد. وتعود النواقص الى الحدود الموضوعية التي تميز العلاقات العربية/العربية والى المصالح السياسية للدول، سواء منها العربية او الغربية.

(70) - انظر : BOUTROS GHALI : «Les fonds arabes pour le developpement»; in: AFDI; Paris 1975 p. 65 à 72.
«L'Assistance arabe aux pays en developpement» in; «Syrie et monde arabe»; Janvier 1984, N. 360.